بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى ان يكون بمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ان عمرو جاءك كما هو مذهب
الجمهور ففيه اشكال او الشك للمتكلم او التشكيك للسامع اي ايقاعه في الشك نحو جاءني زيد
او عمرو او للابهام نحو قوله تعالى انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة
نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان في الاباحة يجوز الجمع بخلاف التخيير واما الفصل
اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وجعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه
في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر
المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه
الى عمرو فالباء في التخصيص بالمسند مثلها في قولهم خصصت فلانا بالذكر اي ذكرته دون غيره
كانك جعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر ومنفردا به والمعنى ههنا جعل المسند اليه من بين
ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند كما يقال في اياك نعبد معناه نخصك
بالعبادة ولا نعبد غيرك واما تقديمه اي تقديم المسند اليه فلكون ذكره اهم ولا يكفي في
التقديم مجرد ذكر الاهتمام بل لا بد ان يبين ان الاهتمام من اي جهة وباي سبب فلذا
فصله بقوله اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم
فقصدوا ان يكون في الذكر ايضا مقدما ولا مقتضي للعدول عنه اي عن ذلك الاصل اذ
لو كان امر يقتضي العدول عنه فلا يقدم كما في الفاعل فان مرتبة العامل التقدم على
المعمول واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدا تشويقا اليه اي الى الخبر كقوله
والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني
والنشور الذي ليس بنفساني بدليل ما قبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال و
هاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به واما لتعجيل المسرة والمساءة للتفاؤل
علة لتعجيل المسرة او التطير علة لتعجيل المساءة نحو سعد في دارك لتعجيل المسرة والسفاح
في دار صديقك لتعجيل المساءة واما للابهام انه اي المسند اليه لا يزول عن الخاطر لكونه

مطلوبا

البحث في الفصل

البحث في التقديم

مطلوبا او انه يستلذ لكونه محبوبا واما نحو ذلك مثل اظهار تعظيمه او تحقيره وما اشبه ذلك
قال عبد القاهر وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه
ان ولي المسند اليه حرف النفي اي وقع بعدها بلا فصل نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه
مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من
العموم والخصوص ولا يلزم ثبوته لجميع ما سواك لان التخصيص ههنا انما هو بالنسبة
الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه ولهذا اي ولان التقديم
يفيد التخصيص ونفي الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ان يقال ما انا قلت هذا ولا غيري
لان مفهوم ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيري نفيها عنه
وهما متناقضان ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد راى
كل واحد من الناس لانه قد نفى عن المتكلم الروية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت
لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي ولا ما انا ضربت الا زيدا
لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر
عام وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقا لمعنى الحصر ان عاما
فعام وان خاصا فخاص وفي هذا المقام مباحث شريفة وشحنا بها الشرح والا اي وان
لم يل المسند اليه حرف النفي بان لا يكون في الكلام حرف النفي او يكون حرف النفي متاخرا
عن المسند اليه فقد ياتي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه
المذكور به اي بالخبر الفعلي او مشاركته اي مشاركة الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا
سعيت في حاجتك لمن زعم انفراد الغير بالسعي فيكون قصر قلب او زعم مشاركته
لك في السعي فيكون قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد
ولا عمرو ولا من سواي لانه الدال صريحا على ازالة شبهة ان الفعل صدر عن الغير ويؤكد
على الثاني اي على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة بنحو وحدي مثل منفردا ومتوحدا

اي على تقدير كونه ردا على من زعم انفراد الغير

Copyright © King Saud University